ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

المناهج القانونية بين إشكالية استخدامها وضرورة تجسيدها حتمية للتصنيف العالمي للبحوث القانونية

Legal approaches between the problem of their use and the need to embody them An imperative for the international classification of legal research

حليمة حوالف[1]،*

محاضرة أ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

halima.houalef@univ-tlemcen.dz

halima1178@hotmail.fr

تاريخ الإستلام: 2022/03/18 تاريخ القبول: 2022/10/13 تاريخ النشر: 2022/10/24

ملخص:

مناهج البحث في أي علم من العلوم هي جزء لا يتجزأ من ذلك العلم، فكلما كان المنهج واضحا ومحددا، كان البحث دقيقا ونتائجه أقرب للصواب، ونظرا للمكانة التي حظيت بها مناهج البحث العلمي، ظهر علم متخصص هو علم المناهج، الذي يخضع فيه كل منهج قانوني لقواعد تحكمه وضوابط، لا بد من الالتزام بها.إلا أن النشر العلمي القانوني لا يزال لم يحظ بالرقي ، ولم يصل إلى مصاف العالمية، نتيجة تمثلت في عدم استخدام كافة المناهج القانونية، بل يكون بالتركيز على بعضها أو استخدامها بشكل غير سليم.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي؛ المجلات؛ القانون ؛المناهج؛ النشر.

***

Abstract:

Research methods in any of the sciences are an integral part of that science, so the more the methods is clear and specific, the more accurate the research will be and its results are closer to the right, and given the position of the scientific research methodology specialized science emerged, which is the science of methods, in which each legal approach is subject the rules governing it and controls, which must be adhered to. However, legal scientific publishing still has not been promoted old has not reached the level of universality, as a result of not using all legal approaches, but rather focusing on some of them or using them improperly.

Key words: curricula, law, scholarly search, publishing, journals.

* المؤلف المرسل

I. مقدمة

النشر العلمي الأكاديمي هو المحصلة النهائية للبحوث والدراسات العلمية التي تهدف إلى نشر العلم والمعرفة والمساهمة في التقدم العلمي على مختلف الأصعدة، وهذا ما أدى بالجامعات ومخابر البحث ومراكز الدراسات، وكذا الباحثين لنشر أبحاثهم ودراساتهم العلمية ضمن بوتقة النشر العلمية والأكاديمية المتعددة. التي ترتكز على المعايير العلمية سواء كانت مجلات أو دوريات علمية متخصصة أو دور نشر؛ بما يحقق لها معامل تأثير تعمل كمؤشرات ايجابية لتصنيفها عالميا (سعد 2016).

وللبحوث القانونية أهمية بالغة تتمثل خاصة في صقل الشخصية العلمية القانونية للباحث، وتنمية روح الاستنتاج العقلي، مما يؤدي إلى تكوين مهارة تكتسب من البحث والاطلاع المستمر على المعلومات، الأمر الذي يساهم في إثراء المكتبات القانونية، وهذا بدراسة الآراء الفقهية و التعليق على القرارات القضائية، التي من خلالها نصل إلى سبل شتى في مجال الحماية القانونية بكل أنواعها؛ مما يرسخ منظومة قانونية قوية تؤدي لا محال لتحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات، باعتبار أن القانون متصل اتصالا وثيقا بكافة الميادين، مهما تعددت واختلفت.

كما أن المعرفة الواعية بمناهج البحث القانوني تمكن الباحث من إتقان البحث وتلافي الكثير من الخطوات المتعثرة التي لا تفيد شيئا، فلا تعد المناهج القانونية هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة للتفكير السليم، يتوصل من خلالها الباحث إلى حلول قابلة للتطبيق، قصد حل المشكلات والقضايا التي يبحث فيها (ادريس 2015).

كما أن كل موضوع له خصائصه التي تميزه وعناصره التي ينفرد بها، إلا أنها تشترك في تقنيات وطرق أساسية يتعين إتباعها، لإعطاء جودة للدراسة، ضف إلى ذلك فإن الكتابة القانونية تتميز بمميزات خاصة، وبمصطلحات قانونية تفرضها البحوث القانونية.

إلا أن المشكل الحقيقي الذي يعاني منه الباحث هو عدم القدرة على الإلمام بأدوات التحليل والتعليق والمناقشة والبحث (مدني 2015).

إذ أن مناهج البحث في أي علم من العلوم هي جزء لا يتجزأ من ذلك العلم (ل. ادريس 2008)، فكلما كان المنهج واضحا ومحددا، كان البحث دقيقا ونتائجه أقرب للصواب، ونظرا للمكانة التي حظيت بها مناهج البحث العلمي، ظهر علم متخصص هو علم المناهج (عمار بلا تاريخ)، الذي يخضع فيه كل منهج قانوني لقواعد تحكمه وضوابط، لا بد من الالتزام بها.

وبالرغم من تعدد المناهج القانوني، وتنوعها، إلا أن النشر العلمي القانوني في معظمه يركز على بعض من المناهج القانونية، دون غيرها، أو أن استخدام بعضها يكون جد محتشما، بالرغم من أهميته البالغة، كما هو الحال في الدراسات المقارنة، هذا المنهج الذي يلعب دورا محوريا في صياغة البحوث القانونية، وإعطائها قيمة

دولية وحتى وطنية لما لها من وظائف تخدم المجتمع من حيث القواعد القانونية؛ ونجد أن بعض المناهج القانونية غائب عن الساحة الفقهية القانونية، والمتمثل في منهج التعليق على القرارات القضائية، وتحليل النصوص القانونية.

وتظهر أهمية الموضوع، من خلال تناول إشكالية استخدام المناهج القانونية، والبحث عن الخلل، الذي يجعل الباحث يركز على بعض منها فقط، أو التركيز على منهج قانوني واحد دون الاعتماد على عدة مناهج في نفس المقال القانوني خاصة، أو في البحوث القانونية عامة.

من خلال ذلك تبلورت الإشكالية التالية: إلى أي مدى تكمن أهمية مختلف المناهج القانونية في ترقية النشر العلمي الجزائري؟. وما هي أهم الإشكالات التي تجعل الباحث يتجنب استخدامها؟.

هذا ما سيتم التطرق إليه من حيث تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين، تم تناول المفاهيم الأساسية لمنهج البحث العلمي القانوني، ثم محاولة تأصيل أهم الإشكالات التي تعيق ترقية النشر العلمي القانوني كمحور ثاني.

أولا: مفاهيم أساسية حول منهج البحث العلمي القانوني

من أجل التطرق لدراسة هذا الموضوع، لا بد من التعرف على المقصود بمنهج البحث العلمي، وكدا أنواعه،وأهم المناهج العلمية في المجال القانوني.

1-تعريف منهج البحث القانوني

لقد استخدمت كلمة علم المناهج لأول مرة على يد الفيلسوف"كانت"، عندما قسم المنطق إلى قسمين، مذهب المبادئ الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة، وعلم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم؛ بينما مصطلح المنهجية، كان قد استعملها الفلاسفة اليونانيين (بدوي 1997).

تشتق كلمة "منهج" من الفعل نهج، وتعني البحث، والنظر، والمعرفة عند أفلاطون (ابراس 1994)، ولم يتحدد معناها الاصطلاحي، إلا في بداية القرن السابع عشر،إذ عرف اصطلاحا بأنه فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون لها عارفين (مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني 2015)؛ كما تعتبر الطريق الأقصر و الأسلم للوصول إلى الحقيقة (بدوي 1997).

والمفهوم الفلسفي للمنهجية، هي التفكير السائد المتبع في الأبحاث العلمية، أما مفهومها العلمي هي أحسن الطرق أو الأساليب التي يتبعها العقل البشري، لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما بغية التوصل إلى الكشف عن الحقيقة (طاليس 2010).

وقد عرفه ديكارت بأنه حسن قيادة العقل والبحث عن الحقيقة، فلا يكفي أن يكون الفكر جيدا، إنما المهم أن يطبق تطبيقا حسنا (الحسيني 2007).

أما البحث لغة فيقصد به طلب الشيء وبذل الجهد في موضوع ما وجمع المسائل المتصلة به (وآخرون بلا تاريخ).

وعرف اصطلاحا بأنه الدراسة والتفحص والتقصي والتمعن الدقيق الناقد والمنظم للمشاكل والظواهر والمطبوعات التي يبرز وتؤرق وتحير الأفراد ومجتمعاتهم ومؤسساتهم، بغرض ايجاد الحلول لها ومعالجتها وإزالة الغموض عنها، وحسم الخلاف فيها (عطية 2002).

ومصطلح علمي، هي تلك العلوم باختلافها التي تعتمد على مناهج معينة لدراسة القضايا المثارة فيكون بذلك منهج البحث العلمي هو الطريقة والأسلوب الفني لدراسة موضوع في أي مجال من العلوم،بحيث من خلاله يتم تجميع وترتيب منظم للمعلومات.

2-الأنواع المعتمدة في منهجية البحث القانوني

من أجل تحرير مقال علمي أكاديمي مميز، يتطلب الأمر من الباحث ضرورة الاعتماد على منهج معين أو عدة مناهج، لدراسة نفس الموضوع، وتتعدد بهذا الشأن المناهج القانونية للبحث العلمي، بحسب شخصية كل باحث، وميوله في صياغة مقاله القانوني، كما يستطيع أن يدمج في التحرير عدة مناهج في نفس القال القانوني؛وتتمثل هذه المناهج في:

المنهج الاستقرائي أو التجريبي: هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات ويعرف هذا المنهج بالمنهج التأصيلي، ويمر بمراحل تمثلت في (عطية 2002) .

-مرحلة فحص الظاهرة،-وصف الظاهرة وتفسيرها-إيجاد العلاقة بين السبب والمسبب والعلة والمعلول الوصول إلى قانون أو حقيقة تحكم هذه الظاهرة.

-المنهج الاستنباطي أو الاستدلالي أو التحليلي:هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ودون اللجوء للتجربة (بدوي 1997)،يعرف كذلك بأنه الاستدلال التنازلي الذي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء ، أي الدراسة الكلية الظاهرة معينة وصولا إلى جزئياتها، وهو على عكس المنهج الاستقرائي، إذ تبدأ الدراسة من الكليات إلى الجزئيات (الحسيني 2007) .

المنهج الوصفي: يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا، وهو نوعان: المسح الاجتماعي، ودراسة حالة.

-المنهج التاريخي: هو السبيل الذي يربط بين الماضي والحاضر والمتوقع، إذ يعتمد على تحري المعلومات والوقائع من الماضي، إذ يعتمد على أدلة وأدوات ومصادر، يمكن استعمالها بعد التأكد من صحتها؛ بذلك فإن أي ظاهرة أو مشكلة لا بد أن يكون لها تاريخ يدرسه الباحث ويتعرف عليه، الأمر الذي يساعده على إيجاد الحلول القانونية السليمة لمشكلة البحث (الحسيني 2007).

-المنهج المقارن: هو المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة

القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسالة. ويحتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية

أول ما يقوم به الباحث في مجال الدراسات المقارنة، هو تحديد محتوى المقارنة، ومادامت المقارنة تنصب على ضرورة فهم القانون الأجنبي، فإن نطاق المقارنة يكون بإتباع المراحل التالية(Legrand 1999)

1-النظرة الشمولية للقاعدة القانونية الأجنبية ، ومحاولة ابراز السمات العامة والخصوصيات المتقابلة بينها.

2-التركيز على فكرة معينة تتضمنها القاعدة القانونية الأجنبية وحصرها، والتعرف على مصدرها.

3-الالتزام بالحياد في الدراسات القانونية المقارنة، إذ أن خصوبة البحث المقارن تتوقف على النظرة الموضوعية للنقاط المستهدفة، فيجب عدم الإدعاء بالتقارب والتشابه على حساب اخفاء وطمس الذاتية.

4-تتطلب المقارنة الإلمام بلغة القانون المراد مقارنته، إذ لا تقتصر الدراسات المقارنة على مجرد الترجمة ، بل يمتد البحث إلى مدلول الألفاظ القانونية، ويكون ذلك بمحاولة فهم روح النص من خلال صياغته الأجنبية، والبيئة التي نشأ فيها؛ وهذا بإبراز المعنى القانوني.

-وظائف القانون المقارن:

من أهم الوظائف التي يؤديها القانون المقارن، يمكن حصرها كالتالي(Agostini 1988) :

-يعتبر كأداة لتطوير القوانين الداخلية وإصلاحها.
-التعرف على حلول مشاكل قانونية قديمة، وإيجاد حلول لمشاكل قانونية جديدة.
-الوقوف على الثغرات القانونية في النظام القانوني المقارن.
-يعتبر وسيلة مهمة لفهم القواعد القانونية الأجنبية.

-أداة لتقييم أداء المؤسسات القانونية الوطنية، ودراسة الظواهر الاجتماعية.

-المنهج الإحصائي: وهو التجميع الرقمي والكمي للمادة العلمية، أو باستعمال الأشكال البيانية والتي تعكس واقعا فعليا للظاهرة القانونية (بكر 1999)، إذ يعتمد عليه في الدراسات القانونية الميدانية.

ثانيا: أهم الإشكالات التي تعيق ترقية البحث العلمي القانوني

1-اشكالية عدم استخدام بعض من المناهج العلمية

من أجل النهوض بالبحث العلمي القانوني، يستلزم الأمر من الباحث القانوني أن يكون على دراية واسعة بمستلزمات النشر العلمي سواء من الناحية الشكلية، وأيضا من الناحية المنهجية، لأن الاختيار المناسب للمنهج القانوني هو الطريق السليم لخروج البحث القانوني في حلة علمية راقية؛ لكن وبالنظر إلى الكم الهائل من البحوث القانونية خاصة المقالات، وكذا تعدد المجلات التي تعنى بالدراسات القانونية، يلاحظ أن هناك اهتمام بالعدد على حساب جودة هذه البحوث، فقلما نجد بحوثا قانونية جريئة، أو حتى بحوث قانونية جديدة ذات رؤية مستقبلية. تتعدد فيها المناهج أو تستخدم فيها المقارنة مع أنظمة قانونية أخرى.

كما نلحظ أن الباحثين يركزون على البحوث القانونية النظرية، دون البحوث التطبيقية الإجرائية إذ نجد هذه البحوث التي تعنى بالإجراءات جد ضئيلة.

2-ضرورة تعدد المناهج في نفس المقال

ما يلاحظ على المقالات القانونية المنشورة، أن أغلبها يعتمد على المنهج التحليلي، قليل منها ما نجدها تأخذ بالمنهج المقارنة والتحليلي، فلا نجد مثلا دراسات قانونية منشورة اعتمدت على المنهج الإحصائي أيضا، بالرغم من أهميته ودوره في إعطاء تحليل رقمي للظواهر القانونية التي تتطلب ضرورة الأخذ بهدا المنهج، كما هو الحال بالنسبة لإحصاء الجرائم المرتكبة من فئة معينة، الأمر الذي يزيد في البحث تحسينا أكاديميا إلى جانب استخدام المنهج التحليلي أو المنهج المقارن.

هذا الأخير الذي يعتبر من أهم المناهج المساعدة في تأصيل البحوث القانونية وإعطائها بعدا أكاديمي، إذ أن المقارنة تساعد في تطوير النصوص القانونية، وجعلها متماشية مع مستجدات العالمية، كما هو الحال في المجال التكنولوجي، إذ كانت الدول المتقدمة ممن أعطاها سندا قانونيا، عكس المشرع الجزائري الذي كان محتشما في الأخذ بالتقنيات التكنولوجية، أو أنه قد نص عليها لكن لم تطبق، كل هدا نتيجة ضآلة البحوث الفقهية التي تؤثر في صياغة القاعدة القانونية.

كما أن المنهج الوصفي نادر الاستخدام بنوعيه، المسح الإجتماعي أو دراسة حالة، بالرغم من أهميته في الدراسات القانونية.

3-إشكالية افتقار المقال القانوني لمنهج التعليق على قراروالتعليق على النص القانوني

إن منهجية التعليق على الحكم أو القرار القضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد (زكية 2005)، لحكم أو قرار قضائي صادر من إحدى الجهات القضائية، الغرض منه مناقشة جهة القضاء المصدرة له، إما بالتعليق السلبي أي تبيين مواطن الخلل، والخطأ الذي وقع فيه القاضي مع ضرورة الاعتماد على الأسانيد والحجج القانونية، سواء ما تعلق بالمصادر الرئيسية أو الاحتياطية. وقد يكون التعليق ايجابيا من خلال تفسير القرار الصادر من جهة عليا، قامت بإلغاء حكم صادر من جهة ابتدائية مثلا فيقوم الباحث بتبيين مواطن الصواب فيه بتفسيرها وتحليلها، وفي نفس الوقت انتقاد الحكم الملغى.ولا بد أن يبدي الباحث رأييه الشخصي، للخروج بنتائج بتوصيات قانونية.

وتنعدم إن صح القول، المجلات القانونية الجزائرية، من نشر مقالات عنيت بالتعليق على قرار سواء برز ذلك في عنوان المقال، أو اندرج ضمن مقال قانوني يتطلب الأمر التعليق على قرار أو حكم قضائي.

عكس المجلات الأجنبية، وحتى المجلات العربية، مثل مجلة القانون الكويتية التي تعطي أولوية لنشر البحوث التي تتناول التعليق على قرار قضائي؛ لا لشيء إلا لأنهم أدركوا الأهمية القصوى لمثل هذه البحوث والتي تساهم بشكل كبير في ترقية مرفق القضاء، وحرص القاضي على تناول قضاياه بشكل جيد، مادام أن هناك رقابة قانونية تتمثل في جهة الحكم الأعلى درجة، وأيضا رقابة فقهية تناقش وتنتقد الأعمال القضائية.

أما بالنسبة للتعليق على نص قانوني، تعتبر من أهم الدراسات التطبيقية في القانون، ذلك أن إتقان أو استيعاب المنهجية القانونية التي تسمح بالتعليق على النص القانوني (نصيرة 2020) تعتبر من ضمن أهم المناهج في الدراسات القانونية.

والتعليق على النص القانوني هو عبارة عن مجموعة من الأفكار تتعلق بمسألة قانونية، فيتم تفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية (فريدة 2018) ، وبأسلوب شخصي إلى حد معين، عن طريق البحث (بكر 1999) في مكوناته وعناصره، وصولا إلى إعطاء فكرة تركيبية عن الموضوع (الدين، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية 2010) والتعليق على النص القانوني يختلف عن تفسيره وتحليله وتمحيصه من حيث مضمونه، إذ يقوم الباحث ببيان أصله ومصدره، والبحث في بنية النص وشكله وفائدته ومقابلته ومقارنته مع نصوص أخرى سواء وطنية أو أجنبية (الدين 2010).

ومن خلال التعليق على النص القانوني يبرز الدور المنوط بالفقه القانوني، المتمثل في تقييم المشرع وانتقاده حالة وجود أخطاء سواء لغوية من حيث الطباعة أو من حيث ترجمتها إلى اللغة الفرنسية وتنبيهه إلى ما قد يكتنف النص القانوني من غموض، ودراسته من حيث موائمة هذا النص القانوني للمجتمع الجزائري.

وتتطلب عملية التعليق على نص قانوني، وكما هو الحال أيضا بالنسبة للتعليق على قرار أو حكم قضائي منهجية محكمة، يعتمد فيها دائما على احدى المناهج القانونية المبينة سابقا.

إلا أن النشر العلمي القانوني تنعدم فيه مواضيع تترتبط بالتعليق على نص قانوني، بالرغم من أهميتها، إذ في مثل هذا المقام تظهر الأراء الفقهية القانونية الحقة. فبات بالتالي تدريس منهجية التعليق على القرارات القضائية أو النصوص القانونية ، وكأنها تمنح للطالب القانوني فقط، ولا يلتزم بها الأستاذ الجامعي الباحث في القانون.

ثالثا: إشكالية عدم إعطاء مقياس المنهجية القانونية حقه اللازم

يعتبر مقياس المناهج من ضمن المقاييس الحديثة على مستوى كليات الحقوق، إذ لم يولى له أهمية إلا في السنوات الأخيرة، عندما استنتجت منظومة البحث العلمي للتعليم العالي ضرورة اعطاء هذا المقياس أهمية، فأصبحت مادة المنهجية مادة استكشافية، وتدرس حتى حضوريا خلافا لبعض المواد الأخرى وهذا في ظل جائحة كوفيد 19 إلى جانب المواد الأساسية الأخرى. وأضحت من المقاييس التي يمتحن فيها لاجتياز مسابقة الدكتوراه، وبات تدريسها ضروريا لكافة السنوات في كليات الحقوق من مرحلة الليسانس، إلى مرحلة الماستر، وحتى في المرحلة النظرية لطلبة الدكتوراه.

بيد أن مستوى الطالب والباحث، لا يزال لم يصل للمستوى المطلوب- خاصة في كلية الحقوق تلمسان-، وهذا للأسباب التالية:

- اعتبار مقياس المنهجية من المقاييس غير المهمة بالنسبة للطالب، وإهمالها من قبل الأساتدة ، أو الهروب من تدريسها بالرغم من مرونتها،
- عدم تكوين أساتدة يتخصصون لتدريس منهجية البحث العلمي القانوني،
- عدم فتح دكتوراه في تخصص مجال المنهجية القانونية، لتخرج طلبة مختصين في المنهجية القانونية مستقبلا، وعدم وجود تكوين الأساتدة في المنهجية القانونية.

خاتمة:

لا يقصد بالبحث العلمي القانوني عامة، والنشر المقال القانوني خاصة ، جمع المعلومات القانونية المتنوعة وتكديسها، ثم تدوينها، فقط، بل الهدف منه هو توظيفها بعد تقييمها وتنظيمها، بشكل سليم؛ وهذا لن يتأتى إلا بالاعتماد على المناهج القانونية، التي تلعب دورا مهمة في جودة البحث العلمي القانوني، وترقية النشر الجزائري في المجال القانوني لمصاف العالمية.

بيد أن النشر العلمي في مجال البحث القانوني، لا يزال متأخرا، وهذا لعدة أسباب سواء ما تعلق بالباحث أو ما تعلق بالمنظومة الأكاديمية للبحث العلمي القانوني.

لذلك، فإن أهم التوصيات التي تم التوصل إليها تمثلت فيما يلي:

- ضرورة الاعتماد على عدة مناهج قانونية في البحث العلمي الواحد،
- من الأجدر جعل الدراسات والبحوث القانوني تعتمد على المنهج المقارن خاصة مع القوانين الأجنبية التي وصلت للتطور ملحوظ في المجال التشريعي،
- الالتفات للدراسات الإجرائية، سواء ما تعلق بالقواعد الإجرائية، أو ما تعلق بالبحوث التطبيقية، من حيث دراسة حالة، والاعتماد على الإحصاء.
- من اللازم الاعتناء بمقياس المنهجية، من خلال تكوين الأساتذة المحاضرين والمطبقين، تكوينا أكاديميا بناءا،
- ضرورة فتح مسابقات للدكتوراه في مجال المنهجية القانونية، من تخصص أفضل للأساتذة مستقبلا.

قائمة المراجع:

أحمد حسن الزيات وآخرون، المعجم الوسيط، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، الطبعة 6،

- ابراهيم ابراس، البحث الاجتماعي، قضاياه، مناهجه، اجراءاته، منشورات كلية الحقوق مراكش، سلسلة الكتب، العدد،1994

-بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

-حمدي رجب عطية، الأصول المنهجية لاعداد البحوث والرسائل الجامعية، دار النهضة العربية، 2002،

-عمار عباسي الحسيني، محاضرات في أصول البحث القانوني، جامعة النجف، 2007/2006،

-عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، طبعة 3، الكويت،1977.

-عصمت عبد المجيد بكر، أصول البحث القانوني، مطبعة الزمان، 1999.

-غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2 ،2005 الجزائر.

-سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، كلية الحقوق جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية،2018/2017.

-شروخ صلاح الدين، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010.

-صالح طاليس، المنهجية في الدراسات القانونية، منشورات زين الحقوقية، طبعة1، 2010، بيروت،

- لكريني ادريس، تقنيات منهجية أولية لطلبة كليات الحقوق، جامعة مراكش، المملكة المغربية،

-محمد العروصي، المرشد في المنهجية القانونية، مطبعة مرجان، الطبعة الاولى، 2014.

-Eric Agostini, Droit comparé, PUF, Paris,1988.

- PIERE legrand, Droit comparé, PUF, Paris, 1999.

-مو اقع الانترنت

-أبو بكر خالد سعد الله، *النشر العلمي وضعه يتزايد تعقيدا*، مقال منشور، على الموقع *الالكتروني:*

https://www.echoroukonline.com

أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، 2015، محاضرات منشورة على الموقع الالكتروني:fsjes.usmba.ac.ma/cours/madani

- باخويا إدريس، أصول البحث العلمي القانوني، مقال منشور ،على الموقع الالكتروني:

dspace.univ-adrar.edu.dz

-لوني نصيرة، منهجية التعليق على نص قانوني مع نموذج تطبيقي،مقال منشور، الميزان، الموقع الالكتروني:

Elmizaine.com/2020

-منهجية التعليق على نص قانوني، المكتبة القانونية الالكترونية، مقال منشور على الموقع:

http://www.biblioguriste.club

-